بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تقـــديم

أما بعد :

فإن الظروف الحاضرة تظهر أهمية توضيح النظم الإسلامية وتفصيلها مقارنة بغيرها من النظم السائدة فى هذا العصر، وذلك للأسباب الآتية بصفة خاصة :

أولاً: أن هذا العصر هو عصر حرب الأفكار والثقافات، التى أخذت صورة « الحرب الباردة » بين مراكز القوى الدولية.

وهذه المراكز تشن على النظم الإسلامية – بالذات – غارات لا هوادة فيها وقد أصبحت لا تعمد إلى الحط من هذه النظم، إذ أصبح فضلها معترفًا به ولم يعد خافيًا بعد أن أشاد بها المفكرون الغربيون وامتدحتها المؤتمرات الدولية، وإنما تعمد إلى إلباسها بنظمهم، والترويج لدى المسلمين بخلط نظمهم بنظمنا، حتى يكون توطئة لتقبل المسلمين لتلك النظم؛ فيزيفون الإسلام بمبادئهم ويدعون إليها عن طريق ادعاء شبهها بالإسلام. فالنظم الديموقراطية الحرة والرأسمالية تزعم أن الإسلام من عائلتها، وأنه يدعو للحرية المطلقة مثلها. والنظم الشيوعية تزعم – على العكس – أن الإسلام من عائلتها وأنه يدعو إلى الجماعية مثلها. وهذا التلبيس قد أوقع المسلمين فى شبهات حقيقية من أمور دينهم ولم يعودوا يعرفون أصوله ومميزاته وخصائصه، مما يوجب أن يكون هناك مرجع شامل موثوق به سهل المراجعة، لتحديد النظام الإسلامى تحديداً واضحًا وفصله عن النظم الأخرى منعًا من مخاطر هذه الانزلاقات الفكرية ذات الأثر الوخيم، والتى تهدد بإخراج الإسلام عن حقيقته وتشويهه وإفقاده ذاتيته وكيانه المستقل.

وثانيًا: بيان فضل النظام الإسلامى وإثبات ذلك تمهيدًا لتطبيقه وتيسيرًا للأخذ به:

فإن المسلمين اليوم فى أشد الحاجة إلى الثقة الذاتية، والاعتماد الكافى على مقوماتهم الخاصة، خاصة وأن بهرج المدنية الحديثة زين لبعضهم الإعجاب بالمدنيات الأخرى، وتصور أن نظمهم تفوق نظامنا وأنها أكثر تقدمًا منه.

وهذه الناحية لها أهمية كبرى؛ لأن عدم الثقة الذاتية، والاعتماد على المصادر الأجنبية والنظر إليها نظرة الإعلاء والإعجاب، يمهد للخضوع لها فى سائر نواحى الحياة، فإنه متى فقد الإنسان شعوره باعتزازه وإيمانه وعقله، فإنه يسهل عليه الهوان فى سائر شئونه.. وهكذا فقد كان الغزو العقيدى والثقافى دائمًا مفتاحًا للاستعمار الوطنى والاقتصادى وسائر ضروب الهوان التى قاست منها الشعوب، وكان الاعتزاز بالمقومات الخاصة واحترامها خير سند لصلابة الوجود المستقل. وهذه الملاحظة يؤيدها التاريخ بشواهد كثيرة.

ثالثًا: إن هذا العمل يفصل فى قضية يحتج بها أعداء الإسلام:

وهى الاستدلال على عدم صلاحية الإسلام ونظامه، بعرض حالة الشعوب الإسلامية وما وصلت إليه من التدهور..

وليس ثمة تهمة يُرمى بها الدين أفدح من ذلك، ولا سبة أشد من هذه السبة، ولا دعوى أضر منها، ولا عداوة أشد من هذه العداوة. وقد نكون مضطرين إلى الصبر على هذه التهمة مؤقتًا لأن الواقع أن كثيرًا من المسلمين صاروا سبة لدينهم ودعاية سيئة لنظامهم، بحيث صار تخلفهم قرينة على تخلف نظامهم..

وهذه السبة مما يجب أن نبرئ الإسلام منها بعرض أصول نظمه لبيان فضلها وكمالها، ثم بيان الظروف الحقيقية التى أدت إلى هذا التدهور، وهو أمر ليس غريبًا على أمة استطال تاريخها أربعة عشر قرنًا.. تعرضت فيها لمحن قاسية.

ومن المعلوم أن الأمم الإسلامية قد نشأت نشأتها الأولى منذ عهده ﷺ وأن مدنيتها قد أخذت مداها لما أخذت الأرض زخرفها وازينت لها.. ثم دبت فيها عوامل الفناء... بذلك الداء الوبيل وهو الترف.. فانقضت تلك النشأة الأولى على دفعات: فى الأندلس بغزو الفرنجة لها، وفى المشرق بغزو التتر، وفى مصر وسائر البلاد الإسلامية بتسلط العثمانيين على تلك البلاد وتخريبها لها..

ثم أعقب هذا السقوط الشامل بعث جديد.. فبعض بلاد الإسلام بعث على قوة وتجديد وصحة – وهى قلة – وبعضها الآخر بعث على مرض ووهن كالطفل الذى يخرج كسيحًا مشوهًا.. وهذا كله محل دراسات تجب العناية بها لكتابة التاريخ الإسلامى من جديد فى ضوء الحتميات الإسلامية المؤكدة، وفى ضوء الاعتراف والنقد الذاتى، وبدراسة أحوال الأقليات الإسلامية والبلاد الإسلامية المغلوبة والظروف التى أدت إلى سوء البعث وعلاج ذلك كله.

فنحن هنا نعالج هذا الشق من القضية: وهو إثبات فضل النظم الإسلامية والحكم بصلاحيتها لإدارة الحياة العصرية وتفوقها على سائر النظم.. وأما سائر نواحى القضية وفروعها فهو أمر آخر يتناوله المتخصصون فى مجالاتهم.

رابعًا: أن النظم هى الوقاية العامة للإسلام والإيمان

والتفريط فيها يؤدى إلى خلخلة الإيمان – وإلى التأثير فى جميع الأوضاع والوسائل السائدة فى الجماعة الإسلامية.

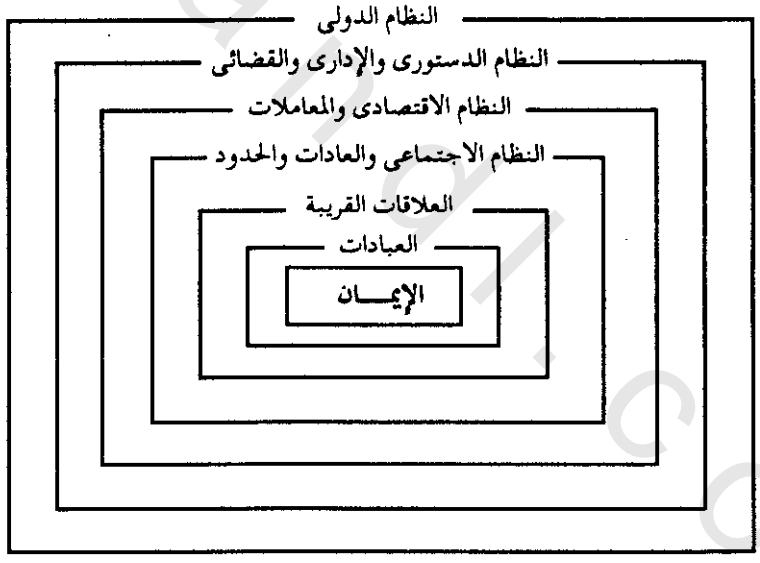

[شكل رقم ١ – أسوار النظام الإسلامى]

فلاشك أن الإيمان هو جوهر الحياة الإسلامية وقلبها ولكن الإيمان لا يستقيم أمره إلا بحسن أداء العبادات، فإن ممارستها باطمئنان ونظام فى أوقاتها الدورية

وبشروطها ومكملاتها يؤدى إلى حفظ الإيمان وتقويته. وسوء أداء العبادات أو التفريط فيها يؤدى إلى تخلخل الإيمان وقلقلة فى النفس. ولذلك فالعبادات سور يقى الإيمان ويحفظه والعبادات بدورها لا تؤدى أداء حسنًا باطمئنان وانتظام وبحيث تنتج فائدتها الروحية فى حفظ الإيمان وتقويته، إلا إذا كانت العلاقات القريبة طيبة مع الناس. وهذه العلاقات هى الأحوال الشخصية للإنسان - زوجيته وأهليته - وقرابته القريبة وصلة رحمه ، وجواره وعلاقات صداقته وزمالته وعمله، فإنه إن لم يكن مستقرًا فى هذا كله اضطربت عبادته، وبالتالى تأثر إيمانه. فالعلاقات القريبة بدورها سور يقى العبادات ويحفظها.

ولذلك لا يؤدى المسجد رسالته مع سوء العلاقات بين المصلين فيه.. إذا ساءت الشحناء والبغضاء بين أهله من جيران وأقارب وغيرهم.

والعلاقات القريبة لا تنتظم إلا فى ظل نظام اجتماعى إسلامى يقيم العادات الإسلامية على وجهها مؤكدة بالحدود الرادعة. وبدون ذلك يصير المسجد وأهله كالجسم الغريب فى المجتمع . وإذا افتقد الإنسان ذلك تعذر عليه أن يُحكِم علاقاته القريبة على الإسلام، فتتمرد عليه زوجته وأولاده إن حاول أمرهما بالمعروف، ويضطر إلى أن يجد من زملائه وأصدقائه ما يخالف الإسلام... وهذا يؤثر فى علاقاته القريبة بعباداته. لأنه يصير كالقابض على الجمر من شدة منازعته مع من حوله. ويصير غريبًا فى أهله.. ولذلك فالنظام الاجتماعى والعادات والحدود هى بمثابة السور الواقى للعلاقات القريبة فما تحتها.

وكذلك فالنظام الاجتماعى لا يستقر إلا فى ظل اقتصادى ومعاملات إسلامية. لأن النظم العصرية - بما فيها من مادية - تفرط فى العلاقات الأدبية والمعنوية فى سبيل المنافع الاقتصادية، وتضحى بعلاقات القرابة والصلة والجوار والأخوة فى سبيل المكاسب المادية والأرباح. وبذلك تنهدم الأسس الإسلامية السليمة فى العلاقات الاجتماعية والعلاقات القريبة وبالتالى تتسرب الشحناء وتتقطع الروابط الداخلية بين الناس بسبب المادة والنفعية. فالنظام الاقتصادى الإسلامى والمعاملات هى السور

الحافظ للنظام الاجتماعى الإسلامى. وهما اللذان يكفلان أن تظل القيم المعنوية فوق المادة بين المسلمين.

ولكن الإنسان لا يستطيع أن يلتزم الأصول الإسلامية وحده فى علاقاته ما دام أن الدولة ذاتها لا تسير على النظام الإسلامى... لأن الدول الوضعية (العلمانية) تحمى الأوضاع غير الإسلامية بقوانينها، فإذا احتكم المسلم إلى القضاء وأولى الأمر فى هذه الحالة صدر حكمها ضده.. وبالعكس فإن خصمه يفوز باستصدار الأحكام والقرارات التى تعزز موقفه غير الإسلامى.

وهذا يؤدى بضعاف الإيمان – وهم الأغلبية – إلى التخلى عن أحكام الدين فى علاقاتهم.

ولذلك فلا يمكن أن تقوم الأسوار السابق ذكرها إلا فى كنف السور الأعلى وهو النظام الدستورى والإدارى والقضائى الإسلامى

والدولة ذاتها لا تستطيع أن ترسى نظمها العليا على الإسلام إلا إذا كانت مكانتها الدولية تسمح بذلك.. وإلا اعتبرها الشرق والغرب عدوًّا لهم.. إذ لا يمكن إقرار نظرية سياسية والعمل بها إلا فى ظل العزة الدولية، وبغير ذلك نجد جماعات المسلمين بعضها يسارع بالولاء إلى الدول غير الإسلامية والانتماء لنظمها وبعضها الآخر يصير أقليات فى دول غير إسلامية دون أن يجرؤ المسلمون أو يتمكنوا من مساعدتها جديًّا.. وبذلك **فإن النظام الدولى هو الغلاف الحافظ لكل ما تقدم.** وبدونه تصعب إقامة النظام الإسلامى على وجهه.

فهذه هى بعض الدوافع الهامة التى توجب إخراج هذا المصنف الشامل، وفيه يجد الباحث الحديث عرضًا ومقارنة بالنظام الإسلامى، ويجد فيه علماء الإسلام – فى الأصول والشريعة ونحوهما – عرضًا ومقارنة للنظم الحديثة، فنحن فى أشد الحاجة إلى تقارب هذين الصنفين، وإلى تمازجهما وتفاهمهما بما يتأيدان به ويفيد كل منهما من الآخر فى هذا المجال المشترك: وهو التعاون فى بناء الحضارة العصرية على أساس الإسلام.

وطريقة العمل - كما هو واضح - تعتمد على نوعين من التصنيف :

التصنيف الموضوعى.

والتصنيف الأبجدى.

وقد اضطررنا إلى التصنيف الموضوعى بسبب حداثة هذا النوع من الدراسات. أما التصنيف الأبجدى فهو فى الحقيقة الأصل الذى يجب أن تستقر عليه هذه المصنفات فى النهاية فإن الأصل فى المصنفات أنها أبجدية.

وفى هذا التصنيف الأبجدى يجد القارئ شتات الموضوع الواحد مرتبًا ترتيبًا أبجديًا متكاملاً.

ومن الواضح أن هذا العمل هو عمل فكرى. ولذلك فهو محرر على الطريقة التى يبتغيها المفكرون وطلاب الثقافة الإسلامية.

نعم هو ملتزم لأدق الأصول الشرعية بإذن الله. ولكن الانطلاق الفكرى لا يسمح بكثرة الإحالات ويتطلب استعمال المصطلحات العصرية بتصرف..

ومع ذلك فقد اضطررنا إلى النقل المباشر من التراث فى بعض الموضوعات ذات الكيان الفقهى المستقل، كبعض موضوعات العلاقات الدولية الإسلامية، فهى كائنة بذاتها فى أبواب الشريعة المتعلقة بالجهاد والسير.

والله سبحانه وتعالى نسأل التوفيق - وهوواليه - وأن يكون هذا المصنف نفعًا لنا وللمسلمين.

مكة المكرمة شوال ١٣٩٥هـ — **دكتور**

أكتوبر ١٩٧٥ م — **مصطفى كمال وصفى**